الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، وأمين الدين الاسترابادي (ت ١٠٣٣ هـ)

- الثقافة الإخبارية وعقلنة الأصول -

أ.م.د. عقيل رزاق نعمان الموسوي

قسم علوم القرآن – كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية – جامعة بغداد

الملخص:

تعد المرحلة التي عاشها الشريف المرتضى (قدس سره)[١] ثراءً معرفياً متميزاً بما تحمله من تنوع وتطور في المفاهيم والرؤى، وتحديد المسالك المعرفية التي فصلت العصر عما سبقه من العصور في كونه عصراً واجه فيها الفكر الشيعي الإمامي عقدة عصيبة وهي عقدة انقطاع النصّ، أو فلنقل عقدة انقطاع التشريع اللفظي المباشر، وهي عقدة ألقت بظلالها الحسّاسة على وجود عالم التشيّع المعرفي؛ فهي تجربة غامضة يجب على الموالين تحديد هويتهم المعرفية، وبلورة منهجهم المتوافق مع غيبة المعصوم (عجّل الله فرجه).

الكلمات المفتاحية: الشريف المرتضى، أمين الدين الاسترابادي، الثقافة الأخبارية.

Abstract

The stage that Sharif Al-Murtada (may God bless his soul) lived through was considered a distinguished wealth of knowledge, as it included diversity and development in concepts and visions, and the identification of cognitive paths that separated the era from the eras that preceded it, in that it was an era in which Imami Shiite thought faced a difficult complex, which was the complex of discontinuity in the text, or let us say the complex. The interruption of direct verbal legislation, which is a complex that has cast a sensitive shadow on the existence of the cognitive world of Shiism. It is a mysterious experience that the loyalists must define their cognitive identity and crystallize their approach that is compatible with the occultation of the Infallible (may God hasten his return).

Keywords: Al-Sharif Al-Murtada, Amin Al-Din Al-Astarabadi, Al-Thaqafa Al-Akhbariya

توطئة

تمثل مرحلة الشريف المرتضى (قدس سره) مرحلة كان على كبراء الطائفة وعلمائها اتّخاذ قرارات مصيرية محدّدة لماهيّة المناهج والطرق والأساليب والفلسفات الخاصّة على مستوى الفرد والجماعة، سواء كان عالماً، أم غير عالمٍ . وعلى الرغم من صعوبة المرحلة وحتميّة القرارات إلّا إنّ ما يكتب من توجّهات لسير المعرفة الفردي والجمعي كان باهراً ويدعو للإعجاب.

وفي ضوء الكم الهائل من المرويات المرشدة التي احتفظت بها الطائفة عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام), فإنّ العلماء اتّخذوا نمطين من التوجّهات المعرفية:

١. التوجّه الروائي المعتمد على الروايات الشريفة نفسها؛ فتلك الروايات وإن قد يعتريها منطقيّاً ما يعتري غيرها من الروايات من الطعن في المتن والسند إلا إنّ التصحيح لورودها ونقلها بالجملة لا التفصيل جعلها مدار هذا التوجّه.

وقد ظلّت السمة الخبرية والإخبارية غالبةً على عالم التشيّع في ضوء شفاهية الحضارة الإسلامية عموماً، لا تختلف في ذلك عن المذاهب الإسلامية كلّها.

٢. التوجّه الفقهي العقلي: ولعلّ هذا التوجّه متأخرٌ عن سابقه في الوجود في الأعمّ الأغلب، إلا إن عقبة اصطدام النصّ، والعقل كانت محفّزة لظهور هذا التوجّه.

وفي خضم هذين التوجّهين البارزين تظهر أهمية الوقوف على ملامح من شخصيّة الشريف المرتضى (قدس سره) العلمية؛ كونه كان معاصراً لعقدة الصراع بين التوجّهين الروائي والفقهي العقلي، ولأنّه أدلى بآرائه في هذا الصراع واختار منهجاً خاصّاً به.

وتتحدّد أهمية موقف الشريف المرتضى (قدس سره) كونه قد ألّف كتاباً في أصول الفقه يمثّل وثيقة تأريخيه مهمة تصوّر معرفياً وجهاً من أوجه ذلك الصراع.

وتتّضح أهمية ما كتبه الشريف المرتضى (قدس سره) في أصول الفقه في كونه أول كتاب في أصول الفقه ألّفه عالم إمامي، لا يكاد ينازعه في هذه الأولوية إلا ما

ذكرته التراجم من كتاب التذكرة للشيخ المفيد (أعلى الله مقامه) المتوفى سنة ٤١٣ هـ هجرية[٢].

وبذا يمكننا القول: إنّ معاناة الشريف المرتضى في تأليفه لكتاب (الذخيرة) شكّلت نقطة تحوّل معرفي خاص يحاول من خلاله توجيه بوصلة المادة العلمية في الرؤى والتوجهات نحو طبيعة جديدة قد لا تبدو مألوفة لمن اعتاد ثلاثة من القرون ونيّف من الثقافة الروائية التي تستحكمها الطبيعة الشفاهية.

وتؤكد المصادر على موسوعية المعرفة التي ينتمي إليها الشريف المرتضى (قدس سره)؛ فهو مع كونه أصولياً متبحّراً، ومفسّراً كبيراً، وفقيهاً بارعاً، ومتكلّماً مبرّزاً فقد كان لغويّاً وأديباً ترك لنا كثيراً من الآراء الخاصّة في اللغة والأدب والنقد، وشاعراً من شعراء العصر العبّاسي المشهورين[٣]، فقد طُبع له من المؤلفات كثير؛ منها:

عقدة البحث:

وتكمن العقدة في التوصيف لجوهر الانتماء العلمي للشريف المرتضى (قدس سره) وعصره في ضوء نقطتين كلاهما مهم:

١. طبيعة فهم القدماء لهذين التوجهين اللذين ذكرناهما فعلى الرغم من وجود ملامح أصولية تصنيفية كالعُدة إلّا إنّ وجود كتاب **(من لا يحضره الفقيه)** للمحدّث الشيخ الصدوق (قدس سره) المتوفى سنة ٣٨١ هجرية[٤] يضعنا أمام رؤية إخبارية روائية لمعنى الفقاهة؛ لأنّ الكتاب روائي بامتياز ولا يشكّ في ذلك أحد!

٢. الأزمة الجدلية في الانتماء التي طرحها العلّامة أمين الدين الاسترابادي (قدس سره) المتوفى سنة ١٠٣٣ هجرية[٥]، حينما تمرّد بعنف على الأصولية ومبانيها وحججها في كتابه **الفوائد المدنية**، أزمة وثّق فيها تأريخيه علم الأصول بالقرن السابع الهجري؛ المتمثّل بجهود العلّامة الحليّ (قدس سره) المتوفى سنة ٧٢٦ هجرية[٦].

ادّعى الاسترابادي أنّ أصول الفقه حادث على المنظومة الفكرية الشيعية في زمن العلّامة الحليّ تحديداً ، وأنه تأثّر بالمؤلفات الأصولية السّنّية في هذا الباب؛ وهو المسوّغ الفكري وربّما النفسي لرفضه ذلك كلّه، فنراه يعقد أولى مقدمات كتابه ليحمل

على العلّامة الحلي ويلقي بتبعة ما رأى أنه فيصل التفرقة بين صواب ما يراه هو، وخطأ الأصوليين؛ وعلّة ذلك عنده متابعة العلّامة الحلي للعامة في التقسيمات المفصّلة لأنواع الحديث، قائلاً : " المقدّمة في ذكر **ما أحدثه العلّامة الحلي** وموافقوه خلافاً لمعظم الإمامية أصحاب الأئمة (عليهم السلام) وهو أمران:

أحدهما: تقسيم أحاديث كتبنا المأخوذة عن الأصول التي ألّفها أصحاب الأئمة (عليهم السلام) بأمرهم – لتكون مرجعاً للشيعة في عقائدهم وأعمالهم، ولا سيما في زمن الغيبة الكبرى؛ لئلا يضيع من كان في أصلاب الرجال من شيعتهم – إلى أقسام أربعة "[٧]، ثم يُتابع ناقداً ذلك بقوله: " وعلى زعمه معظم تلك الأحاديث الممهدة في تلك الأصول بأمرهم (عليهم السلام) غير صحيح، **وزعمه هذا نشأ من حدة ذهنه واستعجاله في التصانيف ...** "[٨].

وينتقل إلى السبب الثاني الذي جعله – أي العلّامة الحلي – مبتدعاً حسب زعمه هو القول بالظنّيات لعدم ورود الدليل القطعي، قال : " والثاني اختيار أنّه ليس لله تعالى في المسائل التي ليس من ضروريات الدين ولا من ضروريات المذهب دليل قطعي، وأنه تعالى لذلك لم يُكلّف عباده فيها إلّا بالعمل بظنون المجتهدين أخطأوا أو أصابوا"[٩]، وهو ما جرّ العلّامة الحلي – حسب رأيه – للتأثر بالمذاهب السنية، قال : "وانجرّ كلامه هذا إلى التزامه كثيراً من القواعد الأصولية المسطورة في كتب العامة المخالفة لما تواترت به الأخبار عن الأئمة الأطهار (عليهم السلام) **وهو كان في غفلة عن ذلك ...**" [١٠].

وتكمن عقدة الخلاف في ضيق أو اتّساع العيّنة العلمية المعتمدة في تحديد الآراء الفقهية، وهنا تظهر شخصية الشريف المرتضى بارزة في تحديد ملامح هذا الخلاف؛ لكونه القائل بعدم حجيّة خبر الآحاد[١١]، بما يجعل العيّنة تدور في فلك الضيق لا الاتّساع، بما جرّ للقول بضعف يقينية الحكم في الغالب إلا في ضروريات الدين والمذهب.

وبذا تتّضح قيمة هذا البحث الذي يحاول إلقاء الضوء على أول تصنيف أصولي للإمامية في ضوء ردّة الفعل العنيفة للاسترابادي على مباني الأصوليين ومدى نجاح موازناتهم بين ما هو خبري، وما هو عقلي، ومدى صلاحيات العقل في ترسيم حدود التشريع، الخالقة للتصنيف المألوف: **أصولي – إخباري**.

هذا كلّه وفق ما يرتأيه الجانب الأصولي من الفكرة المطروحة للبحث، أما من الجانب اللسانيّ فنحن أمام توجّهات توثيقية يمكنها أن تلقي الضوء على التبنّي والانتماء لدى المرتضى؛ كونه أصولياً، والمحدّث الاسترابادي كونه إخبارياً.

ولتلخيص هذه الرؤية يمكننا القول: إن الميول الإخبارية لزعزعة المبنى العقلي لدى الأصوليين مبنيّ على الفهم الشفاهي للتوثيق مع رفض فكرة التأويل؛ فالنصوص – بما هي من نصوص – لن تكون خاضعة للتزيّد في المعاني، فما في ظاهرها يكفي، ولا نحتاج حينئذ إلى أكثر من ظاهراتية للاحتجاج والفهم.

أما الأصوليون فإن ميلهم لمنطقة النصّ الديني وتأويله سيجعلهم يرفضون ظاهراتية النص، ولو في حدود إخراج ما لا يحتمل التأويل الذي اصطلحوا عليه بـ(**النصّ**)[١٢]؛ أما ما يثير الجدل في فهم دلالاته – مهما كان نوعه – فهم يسعون لإخضاعه لاختبارات منطقية تحكم على علاقة الدالّ والمدلول والدلالة كما هو واضح في كتبهم.

ومن هذا المنطلق تتّضح أهمية إلقاء الضوء على ذلك الصراع العلمي لدى المدرستين لا لكونه صراعاً في تحديد أدوات فهم نصّ الشارع المقدّس فحسب؛ بل لأنه سيلقي بالضوء على توجّهات القائلين بتضييق المصادر التشريعية في حدود النصّ المقدّس فالتزموا ظاهر المنطوق ودلالات النصّ المباشرة خلافاً لأولئك الأصوليين الذين يحاولون فهم نصّ الشارع الأقدس من خلال أدوات عقلية، وفهم أرسطي يحاول تجريد المحسوسات في عالم لغوي شائك.

النصّ التشريعي نفسه – القرآن والسُنّة – في مواجهة عنيفة بين المؤولين، والرافضين للتأويل، وبين الظاهراتية من جهة والقائلين بتشعّب الدلالات من جهة.

الدرس الأصولي القائل بتقفّي (القرآن والسُنة) كان مدار اهتمام الطرفين؛ كونهما مصدرا التشريع الإسلامي، لكنّ الإخباريين التزموا ظاهراتية النصّ من دون الدخول في تشظّيات النصّ المقدّس دلالياً، أما الأصوليون فكانت رؤاهم مختلفة جعلت الدلالة لا في الظاهر فحسب، بل تجاوزته إلى المعاني العميقة، والظروف **(البراغماتية)** المؤثرة في معانيه ودلالاته، وهو ما يحتاج لدراسة خاصّة به على حدة. وانتقال فهم النصوص من الظاهر المعلن إلى محدّدات داخلية وخارجية متعددة يمنحنا فكرة عن قيمة العلاقة بين الشريف المرتضى، والأسترآبادي (قدس سرهما) وفق هذه التصوّرات التي بلورت الفروق بين الإخباريين والأصوليين.

عصر المرتضى[١٣]:

يقع تسلسل المرتضى في ذاكرة المعرفة الشيعية مسبوقاً بالشيخ المفيد (قدس سره) المتوفى سنة هجرية، ومصاحباً لشيخ الطائفة الطوسي (قدس سره) المتوفى سنة ٤٦٠ هجرية. وهي مرحلة حدّدت تأريخياً بخطّين من التوجهات المعرفية الفقهية لدى الشيعة الإمامية جديدي العهد بعصر الغيبة الكبرى.

تذكر المصادر أعلاماً كالشيخ الكليني (قدس سره) المتوفى سنة ٣٢٩ هجرية' وعلي بن الحسين بن بابويه القمي (قدس سره) المتوفى سنة ٣٢٨ هجرية، وغيرهما يتصدرون المنهج الروائي.

وفي المقابل تذكر أسماء كابن أبي عقيل الهمذاني الحذّاء (قدس سره) المتوفى سنة ٣٦٨ هجرية، وابن الجنيد الأسكافي (قدس سره) المتوفى سنة ٣٨١ هجرية، وصولاً للشيخ المفيد (قدس سره) يترأسون منهجاً عقلياً في التفكير الفقهي.

وهذا يفرض بطبيعة الحال اطلاعاً متميّزاً لدى الشريف المرتضى على نمو المنهج العقلي ومعاصرته الحيوية لهذه المواجهة بين الخطّين، ليختار بصمته الخاصة بعد ذلك.

مع مقدمة الذريعة:

وتظهر أهمية مقدمة كتاب الذريعة في كونها تحمل ما يخطر في بال الشريف المرتضى من أجوبة سريعة يجيب بها على تلكم الأسئلة الافتراضية الكثيرة التي ربما تقدح في ذهنية الإماميين – علماء، وعوام – وهم يقرأون كتاباً يعدّ نمطاً جديداً، واتّجاهاً غير مألوف في التنظير، والتطبيق؛ وهم الذين اعتادوا خطّاً إخبارياً سائداً يرتكز على الثقافة الشفاهية المقيّدة عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام). وعلى الرغم من بداية أولى وبسيطة للشيخ المفيد المتوفى سنة ٤١٣ هجرية في أصول الفقه إلا إنّها لا تمنح فرصة للانتقال من عهد مألوف إلى عهد جديد غير مألوف.

ويبدو أنّ الشريف المرتضى قد عزم على تأليف الذريعة وهو يستحضر النماذج الأصولية السابقة عليه مع ما قيّده من ملاحظات علمية في الشكل والمضمون ، قال : " فقد وجدت بعض مَن أفرد في أصول الفقه كتاباً وإن كان قد أصاب في كثير من معانيه وأوضاعه ومبانيه **قد شرد من قانون أصول الفقه وأسلوبها وتعدّاها كثيراً وتخطّاها** فتكلّم على حدّ العلم والظنّ وكيف يولد **النظر** العلم ، والفرق بين وجوب المسبب عن السبب ، وبين حصول الشيء عند غيره على مقتضى العادة ، وما تختلف العادة وما تتفق ... " [١٤] ، ويبدو التساؤل مشروعاً عن ذلك المؤلَّف الأصولي المشار إليه وصاحبه ، وهل هو إمامي المذهب ؟

ولا نظنّ أنّه كذلك، ولعلّه من المعتزلة؛ إذ لم تذكر البيوغرافيا الشيعية كاتباً سبقه إلا ما ذكرنا عن جهد بسيط للشيخ المفيد.

ولعلّ أهم ما يمكن أن نلمحه في كلامه نقده لهذا الكاتب بخروجه على ما سمّاه الشريف المرتضى قوانين أصول الفقه، إذ يتبيّن أنّ مصطلح (أصول الفقه) راسخ في التكوين المعرفي له، ولم يرفضه، لكنّنا لا نستطيع تلمّس بدايات ظهور هذا المصطلح في الذاكرة المعرفية الشيعية ما لم نراجع سابقي الشريف المرتضى، وإنْ كان التخمين أنّ ذلك في عصره.

ومن المسائل التي نقدها الشريف المرتضى إقحام **النظر** –أي **المنطق**–**في** أصول الفقه بتفريعاته التي ذكرها؛ وهي ملاحظة مهمة جداً من الناحية التاريخية؛ لأن عليها مدار ما هاجم به الاسترابادي خصومه الأصوليين.

ويبدو أن المرتضى الذي ربّع الأدلة **(القرآن الكريم والسنّة والإجماع والعقل)** لا يميل إلى إغراق العلوم بالتداخل المعرفي بين علم الكلام وعلم أصول الفقه، فيقول متمّماً لما ذكرناه من نصّه السابق: " ... والشروط التي يُعلم بها كون خطابه تعالى دالّاً على الأحكام ، وخطاب الرسول عليه السلام ، والفرق بين خطابيهما بحيث يفترقان ، أو يجتمعان إلى غير ذلك من الكلام الذي هو محضٌ صرفٌ خالصٌ للكلام في **أصول الدين** دون **أصول الفقه** " [١٥] .

ومن يتابع كلام الشريف المرتضى إلى منتهاه تتّضح لديه الصورة في أنّه لا يرفض الاستعانة بالعلوم الآلية كالمنطق، بل يرفض حشرها كما فعل الكاتب المجهول الذي ذكره هو، فقال: " ... فما التشاغل بذلك كلّه إلا كالتشاغل بما أشرنا إليه ممّا تكلّفه، وما تركه إلا كتركه **والكلام في ذلك الباب إنما هو الكلام في أصول الفقه بلا واسطة من الكلام فيما هو أصولٌ لأصول الفقه** "[١٦]. وهذا يعني رفضه شكلاً أن تُحشر مباحث العلوم في غيرها حشراً، لا أن يُستعان ببعضها بعضاً.

وتكشف المقدمة عن نيّة سابقة للشريف المرتضى في التأليف في أصول الفقه؛ كونه قد نثر مجموعة من مباحثه في رسائله الكثيرة، ومؤلفاته الأخرى، يقول: " ولعلّ القليل التافه من مسائل أصول الفقه مما لم أملل فيه مسألة مفردة مستوفاة مستقلة مستقصاة لا سيّما مسائله المهمات الكبار، فأما الكلام في الإجماع فهو في الكتاب **الشافي والذخيرة** مستوفى، وكذلك الكلام في الأخبار، والكلام في القياس والاجتهاد بسطناه وشرحناه في جواب **مسائل أهل الموصل الأولى**، ولقد كان قديماً أمللنا قطعة من مسائل **الخلاف في أصول الفقه** "[١٧].

ومن المستغرب جداً ما نجده في مقدمة شيخ الطائفة الطوسيّ لكتابه **العُدّة** من تغافل عن مؤلفات الشريف المرتضى الأصولية ، والذريعة على وجه الخصوص ، قال

: " فإنّ مَن صنّف في هذا الباب سلك كل قوم منهم المسالك التي اقتضاها أصولهم ، **ولم يُصنّف أحد من أصحابنا في هذا المعنى** ، إلا ما ذكره شيخنا أبو عبد الله رحمه الله ... ولم يستقصيه ، وشذّ منه أشياء يحتاج إلى استدراكها ، وتحريرات غير ما حرّرها **فإن سيدنا الأجلّ المرتضى قدس الله روحه وإن كثر في أماليه ، وما يقرأ عليه شرح ذلك ، فلم يُصنّف في هذا المعنى شيئاً يُرجع إليه ، ويُجعل ظهراً يُستند إليه ...** " [١٨] ، وليس من مبرّر واضح لهذا التغاضي ، ومن المستبعد عدم اطّلاعه (قدس سره) عليه ، وهما معاصران ومن الأقران !!

وقد تحدّث الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي (ت ١٤٣٥ هـ) عن تأثير المصادر المخالفة في تأليف الذريعة قائلاً: " ويلاحظ هنا أن الشريف المرتضى عندما أراد وضع كتابه الأصولي (الذريعة) لم يجد أمامه ما يرجع إليه في دراسة المادة الأصولية إلا كتاب شيخه المفيد، وهو مختصرٌ جداً، وإلى جانبه الكتب الأصولية السنيّة، وهي كثيرة وكاملة في مادّتها، ومتكاملة في ما بينها.

وهذا الواقع بطبيعته يفرض عليه الرجوع إلى الكتب السنيّة من ناحية فنيّة على الأقل. وعليه أن يقارن ويوازن حتى تنتهي المسيرة الأصولية الإمامية بعد حين من الزمن ... "[١٩]. ومن الطريف أن يفترض الشريف المرتضى هذا الأمر فيجيب قائلاً: " وإنما أردنا أن مذاهبنا في أصول الفقه ما اجتمعت لأحد من مصنّفي كتب أصول الفقه. وعلى هذا فغير ممكن أن يُستعان بكلام أحد من مصنّفي الكلام في هذه الأصول؛ **لأن الخلاف في المذاهب والأدلة والطرق والأوضاع يمنع من ذلك**، ألا ترى أن الكلام في الأمر والنهي الغالب على مسائله الأكثر والأظهر أخالف لقوم فيه ... "[٢٠].

والنصّ وثيقة تاريخية مهمة؛ إذ يفترض الشريف المرتضى خلافاً جوهرياً حقيقياً في المباني، والأدلة، والرؤى بين ما هو مسطّر من اصول المخالفين، وما يُسطّره هو من أصول الفقه عند الإمامية !!!

وعلى الرغم من أن الموثوق به ببيبلوغرافي أن كتاب الشريف المرتضى يعدّ باكورة المكتبة الشيعية في أصول الفقه إلا إن كلمات الشريف المرتضى تدلّ على اكتمال هذا العلم في الذهنيّة المعرفية الشيعية بشكلٍ شفاهي متكامل.

وقفة مع الشهيد الصدر (قدس سره) المستشهد سنة ١٩٨٠ م:

تبدو تنظيرات الشهيد الصدر (قدس سره) في المعالم الجديدة ذات منحى تأريخي يلتزم أصولية محضة تكشف عن حدّة في تناول تلك الفروق بين الأصوليين ، والإخباريين .

يبدو الأمر أكثر وضوحاً حين يعرض الشهيد الصدر (قدس سره) لتعريف موجز لعلم أصول الفقه فيقول : " يمثّل علم أصول الفقه عصب الحياة في عملية الاستنباط والقوة الموجّهة " [٢١] ليتابع قائلاً : " ومن دون علم الأصول يواجه الشخص في الفقه ركاماً متناثراً من النصوص والأدلة دون أن يستطيع استخدامها، والاستفادة منها في الاستنباط " [٢٢].

وعلى الرغم من أن هوية الكلام تعبّر عن الأصولية التي ينتمي إليها الشهيد الصدر (قدس سره) إلا إن الحديث عن وجهة علمية واحدة يبدو مستغرباً ؛ فهو يصوّر التراث الشيعي في صورة ركاماً متناثراً من الروايات والأدلة ، وهو أمرٌ قد لا يقبل في ضوء التشكيل المعرفي لثلاثة من القرون الأولى ، وهي قرون إخبارية بامتياز .، وهو ما عاد للاعتراف بوجوده حين تابع قائلاً في موضع آخر : " ... والفكر الفقهي وقتئذٍ كان يعيش مستواه البدائي ولم يتطوّر إلا من خلال كتاب المبسوط الذي كتبه الشيخ في آخر حياته " [٢٣] وهو يتحدّث عن عصر الشريف المرتضى !!!

ويحدّد الشهيد الصدر ملامح تأريخية لعلم الأصول، يمكن اختصارها بالآتي[٢٤]:

١-بذور أولى: لدى بعض فقهاء أصحاب الإمامين الباقرين الصادقين (عليهما السلام).

٢-انتهاء عصر النصوص، ويحدّدها بالغيبة الكبرى.

٣-العصر التمهيدي: ابن أبي عقيل، وابن الجنيد.

٤-عصر العلم: يبدأ بالشيخ الطوسي ويمتد حتى العصور المتأخرة.

٥-عصر الكمال العلمي، وتمثله المدرسة الأصولية الحديثة.

وقفة مع أمين الدين الاسترابادي:

يبدو أن تأريخ علم الأصول لم يتعرض لزعزعة ذهنية في التنظير إلا في القرون المتأخرة على يد واحدٍ من الأصوليين الدين تمرّدوا على مجموعة من الثوابت والركائز المعرفية الخاصة بعلم الأصول.

والمتتبع للسيرة الشخصية والعلمية لأمين الدين الاسترابادي المقرّب علميّاً من صاحبي **المدارك** و**المعالم** وهما من العلامات البارزة في موسوعة المعارف الأصولية الشيعية [٢٥] يتساءل عن حدّة هذا التوجّه الغريب في الهدم، والنقض للأسس التي كان ينتمي إليها.

تمرّد الاسترابادي في الفوائد المدنية على عقدة خطيرة تعدّ النصف الثاني من وجه علم الأصول المبني على ثوابت أربعة هي: النصّان (القرآن الكريم) و (السّنة)، و (العقل) و (الاجماع)، رفض الرجل العقل والاجماع ليعود إخبارياّ محضاً !!

تبدو هذه الارتدادة العنيفة محلّ تساؤلات عن الأسباب الخاصّة، كيف، وما السبب، ولماذا ... [٢٦] وقد رصد الباحثون مجموعة من الدوافع الباعثة لظهور ما يُعرف بالإخبارية الجديدة على يد الاسترابادي، ومن تلك الدوافع[٢٧]:

١- الدوافع السياسية، المتمثلة بخلق توازن قوى بين رجال الدين من جهة والرجال السلطة الصفويين المتأخرين من جهة أخرى.

٢- الدوافع الفلسفية المتأثرة بالفلسفة الحسّية الغربية، وهو ما يميل إليه الشهيد الصدر، وينقله الشهيد المطهري نقلاً عن بعض أساتذته وهو السيد البروجردي الذي كان يرى في تقارب الغربيين مع الصفويين باباً لتسرّب الفلسفة الحسّية التي نادى بها **بيكون** وأمثاله.

الشريف المرتضى، والأسترآبادي: التأثير وردّة الفعل:

ولعلّ أعظم ما خلّفه التراث الفكري للرجلين – أي الشريف المرتضى والأسترآبادي – في عقلنة الثقافة الخبرية تلك الجدلية القائمة على تقاطع المفهومين **العقل** و**الخبر**؛ الشريف المرتضى الذي كان مواكباً للظرف التاريخي الملحّ بترسيم حدود الحاجة للعقل لدى المتشرعة، ومقدار تلك الحاجة وكيفيتها، والفاضل الاسترابادي الذي حاول أن يكبح جماح العقل، ليلغيه تماماً؛ نافياً الحاجة إليه لدى المتشرعة.

نظرتان تختلفان في المقاييس، والضوابط والانتماءات إلّا إنهما تمثّلان تطوّراً مهماً في المخزون المعرفيّ للثقافة الشيعية؛ الشريف المرتضى كان حذراً وسطياً في فهم خارطة التداخل بين العقل والخبر، ومدى الصلاحيات الممنوحة للعقل في التقنين، والأسترآبادي المتطرف في إلغاء العقل.

وقد تبدو الحملات الأصولية على آراء الاسترابادي المتطرّفة مقبولة في حدود الفعل، وردّ الفعل الذي يساويه بالمقدار، ويعاكسه في الاتجاه إلّا إنّ الأهمية الكبرى لما سطّره الاسترابادي يظهر في أمرين:

١- إثارته للنشاط الأصولي في النقد، ونقد النقد، فما طرحه من تساؤلات ورفض جوبه بالتمحيص والتحقيق ورفض الرفض بما خلق جوّا للترسيخ والتحصين في وقتٍ واحد.

٢- إنّ عنف الآراء، وتطرّف النقد لدى الاسترابادي خلق موجات ارتدادية لا على مستوى الأصوليين فحسب، بل تعدّاه إلى الفهم الإخباري نفسه، فجاءت ردود الأفعال الباعثة على التفاؤل في تسكين تلك الثورة، وذلك الهيجان الجامح.

وفي كلا الرؤيتين نجد للشريف المرتضى فضل التأسيس والتقنين المبكر الذي منح الضوابط الوسطية حداً يصعب معه التكهّن الدقيق في انتماء الشريف المرتضى العلمي الدقيق هل هو للخبر؟ أم العقل؟ وللاسترابادي الذي ألقى بنقده العنيف حجراً في الساكن من الآراء.

إنّ وسطية الشريف المرتضى أغرت مَن جاء بعده في مسايرة الفعل الأصولي ومحاولة مسك العصا من الوسط كما أراد هو حتى جاء العلّامة الحلي ليلقي بثقله في التشكيل الجديد لهذا العلم، وهو ما أثار حفيظة الاسترابادي.

وقد ظهرت في حيّز التطرّف الذي اصطبغت به عبارات الاسترابادي حركة علمية اتّجهت في مسلكين:

١- المسلك الأصولي الرادّ على ما سطّره، ومن تلك المؤلفات، فأثار كتابه حفيظة السيد نور الدين الجبعيّ العاملي الحسيني المتوفى سنة ١٠٦١ هجرية ، وهو أخو صاحب المدارك ، ردّ عليه بكتاب سمّاه الشواهد المكيّة ، حتى اقترنا وتلازما فلا يكاد يذكر الفوائد المدنية حتى يذكر الشواهد المكية ، وقد تتبع فيه كلام الاسترابادي ، وردّه .

٢- المسلك الإخباري الأقل حدّة ، أو فلنقل المنهج الذي حاول أن يجد لغة خطاب إخبارية بنكهة أصولية ، ومن تلك المؤلفات : ما كتبه محمد محسن الفيض القاساني المتوفى سنة ١٠٩١ هجرية.

في كتابه **الأصول الأصيلة** يحاول الفيض القاساني أن يُرجع تلك الأصول التي يعتدّ بها الأصوليون إلى الموروث الخبري الشفاهي المتمثّل بروايات المعصومين (عليهم السلام) ، قال : " إنّ هذه أصول أصيلة يُبتنى عليها فروع جليلة استفدت من القرآن المجيد ، وأخبار أهل البيت عليهم السلام ، وشواهد العقل ... حتى استشممتُ من كلام جماعة من متأخري أصحابنا الإيمان بها ، والإذعان لها ، **ثم ألفيت بعض فضلائهم مصرّحاً بأكثرها في جملة خيالات مخترعة ، وآراء مبتدعة عالياً صوته فيه بالنداء بل غالياً بكلامه في الأداء حتى كاد أن يخطئ الحق بالاعتداء ، ويفرط عن وسط الحق إلى جانب الردى** ... " [٢٨] منتقداً في الوقت نفسه غلواء الاسترابادي في النقد والمجازفة في رفض الأصول كلّها ، إنّها فرصة للتأني ومحاولة لاسترجاع ما يمكن أن يُفقد !!

وتبعه بعد ذلك السيد عبد الله شبر المتوفى سنة ١٢٤٢ هجرية ليُعيد التجربة نفسها ليحدّثنا عن مجموعة نصوص تؤصّل للفروع، روايات كلّية المعاني تؤصّل للفروع، قال: " ... هذه أوراق قليلة ق اشتملت على فوائد جليلة **وتضمنت استنباط مهمات المسائل الأصولية التي تستنبط منها الأحكام الشرعية الفرعية من الآيات القرآنية والأخبار المعصومية**، وسمّيتها الأصول الأصلية والقواعد الشرعية ... "[٢٩].

وفي الظنّ أن الإخبارية في هذا المحور تختلف عن الإخبارية القديمة؛ فما نظّر له الأصوليون بدءاً بالشريف المرتضى أخذ مأخذه من العقل الجمعي للمعارف الشيعية فلم تعدْ الذهنية الخبرية قادرة على الاتّكاء على ما هو شفاهي فقط.

الهوامش

[١] وهو السيد أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد المشهور بالشريف المرتضى، وبعلم الهدى أيضا، كان فقيها واصوليا ومتكلماً واديباً، من مصنفاته: (الانتصار في الفقه)، و(الشافي في الامامة)، (الذريعة الى أصول الشريعة)، توفي في شهر ربيع الأول سنة ٤٣٦هـ، ينظر: طبقات اعلام الشيعة، آغا بزرك الطهراني:١٢٦/٤، ط: اسماعيليان-قم، د ت.

[٢] وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، المشهور بالشيخ المفيد، كان عالماً، وفقيهاً، ومتكلماً، ويعد من أبرز علماء المسلمين في القرنين الرابع والخامس الهجري، من مصنفاته: (تصحيح الاعتقاد)، و(أوائل المقالات) , (المقنعة)، توفي سنة ٤١٣هـ، ينظر: رجال النجاشي:٤٠٢.

[٣] ينظر: سير اعلام النبلاء: ٥٨٩, ط: الرسالة- المرتضى علي بن الحسين بن موسى القريشي- المكتبة الشاملة.

[٤] وهو أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي، المشهور بالشيخ الصدوق، كان عالماً، وفقيهاً، ومحدثاً عند الشيعة في القرن الرابع الهجري، من مصنفاته: (من لا يحضره الفقيه) وهو أحد الكتب الأربعة المهمة عند الشيعة الامامية، توفي سنة ٣٨١هـ، ينظر: اعيان الشيعة، السيد محسن الأمين:٢٤/١٠.

[٥] وهو الشيخ محمد امين بن محمد شريف الاسترابادي المدني ثم المكي، أحد كبار علماء الامامية، واس الإخبارية في عصره، من مصنفاته: (شرح أصول الكافي)، (حاشية على كتاب مدارك

الاحكام)، توفي سنة ١٠٣٠ وقيل ١٠٣٣هـ، ينظر: معجم رجال الحديث، السيد الخوئي:١٥/ رقم الترجمة ٩٩٣٥.

[٦] وهو الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مطهر الحلي، المشهور بالعلامة الحلي، عالماً، اصولياَ، فقيهاً، متكلماً، من مصنفاته: (كشف المراد), و(نهج الحق وكشف الصدق), (المختلف), توفي سنة ٧٢٦هـ, الاعلام, خير الدين الزركلي:٢٧٢/٢, دار العلم للملايين.

[٧] الفوائد المدنية، لمحمد أمين الدين الاسترابادي، والشواهد المكية للسيد نور الدين العاملي المتوفى سنة ١١١٩ هجرية (بهامشه)، تحقيق: الشيخ رحمة الله الرحمتي الآراكي ، ط/١ ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم المقدسة ، ١٤٢٤ هـ : ٣٠ .

[٨] الفوائد المدنية : ٣٠ .

[٩] الفوائد المدنية : ٣١ .

[١٠] الفوائد المدنية : نفسه .

[١١] ينظر : رسائل الشريف المرتضى ، تقديم وإشراف : السيد أحمد الحسيني ، إعداد : السيد مهدي الرجالي ، دار القرآن الكريم ، مطبعة الخيام ، قم المقدسة ، ١٤٠٥ هـ : ٢١/١ و ٢٥ و ٣٠ و ٣٣ و/٥٠ و٥٣و٥٧و٥٩ و ٧٧ و ٢٠٢ ، وقد أفاض في عرض الأدلة المؤيدة وردّها .

[١٢] تتشعّب التفريعات الأصولية لقضية النصّ والدلالة ، فنلاحظ تلك الجدلية القائمة بين (اللفظ والمعنى) عند البلاغيين والنقّاد ذات أبعاد أكثر اتّساعاً عند الأصوليين ؛ إذ أخذت الرؤية الأصولية منحىً جديداً يتجاوز حدود المفردة إلى نطاق اتّساع دلالات الجملة ، من جهة ، ومديات الظهور الدلالي من جهة أخرى ؛ أي تشظّي الدلالة وعدم تمركزها في حيّزٍ واحد ، ينظر : الوجيز في أصول الفقه ، د. وهبة الزحيلي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق ط/١ ، ١٩٩٤ م – ١٤١٩ هـ : ١٦٤-١٧٠ .

[١٣] ينظر: أدوار الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، دراسة منهجية موضوعية تواكب أدوار الاجتهاد، الدكتور الشيخ عدنان فرحان، منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية، مطبعة توحيد، قم المقدسة ط/١، ١٤٢٨ هـ.ق – ١٣٨٦ هـ.ش: ١١٠ فما بعدها.

[١٤] الذريعة إلى أصول الشريعة، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (علم الهدى) ، تصحيح ومقدمة وتعليقات : د . أبو القاسم كرجي ، إنتشارات دانشكاه تهران : ٢/١ .

[١٥] الذريعة : نفسه .

[١٦] الذريعة : ١/ ٣-٤ .

[١٧] الذريعة :١/ ٤ .

[١٨] العُدّة في أصول الفقه ، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، تحقيق : محمد رضا الأنصاري ، ط/١ ، مطبعة ستارة ، قم المقدسة ، ١٤١٧ هـ : ٤/١ ، ولم يجد محقّق الكتاب مخرجاً يُبرّر فيه هذا التغافل إلا بأن كتاب العُدّة فيه من الكمال ما يفوق به ما يعتري كتاب الذريعة من نقصٍ ، يُنظر : المقدمة ٧١ فما بعدها ، وليس فيما ذكره كلام وجيه .

[١٩] دروس في أصول فقه الإمامية ، الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي ، ط/١ ، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ، ١٤٢٠ هـ : ٦٤/١ .

[٢٠] الذريعة : ٦/١ .

[٢١] المعالم الجديدة ، الشهيد السيد محمد باقر الصدر ، مكتبة النجاح ، طهران ، ناصر خسرو ، ط/٢ ، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م : ١٥ .

[٢٢] المعالم الجديدة : نفسه .

[٢٣] المعالم الجديدة : ٦٢ .

[٢٤] ينظر : المعالم الجديدة : ٧٣-٧٤ .

[٢٥] ولا منازع في أصولية أمين الدين الاسترابادي ، وتلمذته عليهما ، ينظر : مقالة بعنوان : (أخي الأصولي هل تعلم أنّ الأمين الاسترابادي نال إجازة الاجتهاد) ، على الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) على موقع ملتقى صفوة الشيعة ، وقد ذكر فيها كاتبها مجموعة من الإجازات العلمية للاسترابادي من صاحب المعالم والمدارك وغيرهما : www.ekhbarion.com ١٤ / ٧ / ٢٠١٥ م .

[٢٦] ينظر : نشأة التنظير الإخباري لدى الشيعة ، يحيى محمد ، منشور على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) على موقعه الخاص : www.fahmaldin.net ١٤/٧/ ٢٠١٥ م .

[٢٧] ينظر : حركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية ، عدنان فرحان ، ط/١ ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤ م – ١٤٢٥ هـ : الصفحات ٣٧٤ فما بعدها ، والصفحات ٣٧٩ فما بعدها .

[٢٨] الأصول الأصيلة ، للعالم الرباني المولى محمد محسن الفيض القاساني (قدس سره) ، عني بطبعه ونشره وتصحيحه والتعليق عليه : مير جلال الدن الحسيني الأرموي ، سازمان جاب دانشكاه ، ١٣٩٠ هـ-١٣٤٩ هش : ١

[٢٩] الأصول الأصلية ، والقواعد الشرعية ، السيد عبد الله شبر ، مطبعة مهر ، مكتبة المفيد ، قم المقدسة ، ١٤٠٤ هـ : ٥ . وينظر مثلاً الصفحة ٢٠٦ التي بوّب فيها مسألة الروايات الخاصة بالعقل وحجّيته .

المصادر :

١- أدوار الاجتهاد عند الشيعة الإمامية ، دراسة منهجية موضوعية تواكب أدوار الاجتهاد ، الدكتور الشيخ عدنان فرحان ، منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية ، مطبعة توحيد ، قم المقدسة ط/١ ، ١٤٢٨ هـ.ق – ١٣٨٦ هـ.ش .

٢- الأصول الأصلية ، والقواعد الشرعية ، السيد عبد الله شبر ، مطبعة مهر ، مكتبة المفيد ، قم المقدسة ، ١٤٠٤ هـ .

٣- الأصول الأصيلة ، للعالم الرباني المولى محمد محسن الفيض القاساني (قدس سره) ، عني بطبعه ونشره وتصحيحه والتعليق عليه : مير جلال الدن الحسيني الأرموي ، سازمان جاب دانشكاه ، ١٣٩٠ هـ-١٣٤٩ هش .

٤- حركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية ، عدنان فرحان ، ط/١ ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤ م – ١٤٢٥ هـ .

٥- دروس في أصول فقه الإمامية ، الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي ، ط/١ ، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ، ١٤٢٠ هـ .

٦- الذريعة إلى أصول الشريعة ، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (علم الهدى) ، تصحيح ومقدمة وتعليقات : د . أبو القاسم كرجي ، إنتشارات دانشكاه تهران .

٧- رسائل الشريف المرتضى ، تقديم وإشراف : السيد أحمد الحسيني ، إعداد : السيد مهدي الرجالي ، دار القرآن الكريم ، مطبعة الخيام ، قم المقدسة ، ١٤٠٥ هـ .

٨- العُدّة في أصول الفقه ، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، تحقيق : محمد رضا الأنصاري ، ط/١ ، مطبعة ستارة ، قم المقدسة ، ١٤١٧ هـ .

٩- الفوائد المدنية ، محمد أمين الدين الاسترابادي ، والشواهد المكية للسيد نور الدين العاملي المتوفى سنة ١٠٦١ هجرية (بهامشه) ، تحقيق : الشيخ رحمة

الله الرحمتي الآراكي ، ط/١ ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم المقدسة ، ١٤٢٤ هـ .

١٠- المعالم الجديدة ، الشهيد السيد محمد باقر الصدر ، مكتبة النجاح ، طهران ، ناصر خسرو ، ط/٢ ، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م .

١١- الوجيز في أصول الفقه ، د. وهبة الزحيلي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق ط/١ ، ١٩٩٤ م – ١٤١٩ هـ .

مصادر الإنترنيت :

١- أخي الأصولي هل تعلم أنّ الأمين الاسترابادي نال إجازة الاجتهاد) ، مقالة على موقع ملتقى صفوة الشيعة ، : ١٤ / ٧ / ٢٠١٥ م .

٢- نشأة التنظير الإخباري لدى الشيعة ، يحيى محمد ، منشور على موقعه الخاص : ٢٠١٥/ ٧/١٤ م .